دور الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية لدى السلطات المحلية –دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل–

The Role of Digital Communication in Enhancing Transparency in Local Authorities – A Field Study of Members of the Provincial People's Assembly in Jijel province-

رحيمة كروش[1] *، ياسين قرناني[2]

[1]جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)، مخبر علم النفس والتربية وقضايا المجتمع، rahima.kerrouche@univ-jijel.dz

[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2- (الجزائر)، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، yassine.kernani@gmail.com

Rahima kerrouche[1], yassine kernani[2]

[1] Mohamed Seddik Ben Yahia University of Jijel (Algeria), Laboratory of Psychology and Social Issues, rahima.kerrouche@univ-jijel.dz

[2]University of Mohamed Lamine Debaghine Setif-2 (Algeria), Laboratory of Contemporary Algerian Society, yassine.kernani@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/04/01 تاريخ القبول:2026/07/26 تاريخ النشر:2026/07/31

ملخص: إن الدراسة الحالية ركزت على تحليل واقع الممارسات الاتصالية الرقمية، وقياس مدى إسهامها في تعزيز ممارسات الشفافية، إضافة إلى تحديد أبرز التحديات التي تحد من توظيف الاتصال الرقمي على المستوى المحلي، وقد هدفت إلى الكشف عن دور الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية لدى السلطات المحلية، من خلال دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل الكمي، من خلال توزيع استمارة استبيان وزعت على أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم 39 عضوا، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود إسهام إيجابي للاتصال الرقمي في دعم الشفافية داخل المجلس الشعبي الولائي، رغم استمرار بعض الصعوبات التنظيمية والتقنية التي تؤثر في فعالية هذا الدور.

الكلمات المفتاحية: الاتصال الرقمي، الشفافية، السلطات المحلية، المجلس الشعبي الولائي.

Abstract: The present study focuses on analyzing the reality of digital communication practices and assessing their contribution to enhancing transparency practices, It also seeks to identify the main challenges that limit the effective use of digital communication at the local level. The study aims to reveal the role of digital communication in promoting transparency among local authorities through a field study conducted on members of the Provincial People's Assembly of Jijel, The research adopts a descriptive-analytical approach based on quantitative analysis, using a questionnaire distributed to the entire study population, which consists of 39 members. The findings indicate a positive contribution of digital communication in supporting transparency within the Provincial People's Assembly, despite the persistence of certain organizational and technical difficulties that affect the effectiveness of this role.

Keywords: Digital Communication, Transparency, Local Authorities, Provincial People's Assembly.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

أفرز التحول الرقمي المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحولات عميقة في أنماط عمل المؤسسات العمومية، لاسيما على مستوى الاتصال والتفاعل مع مختلف الفاعلين المجتمعيين، فقد أصبح الاتصال الرقمي أداة مركزية في تحديث الممارسات الإدارية وتعزيز الانفتاح المؤسسي، بما يسمح بتدفق المعلومات بشكل أسرع وأكثر فعالية، ويسهم في إعادة بناء العلاقة بين السلطات المحلية والمواطنين على أسس قوامها الوضوح والثقة.

وفي هذا السياق، تكتسي الشفافية أهمية متزايدة باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للحكم المحلي الرشيد، حيث ترتبط بمدى قدرة السلطات المحلية على إتاحة المعلومات المتعلقة بتسيير الشأن العام، وتمكين المواطنين من الاطلاع على القرارات والإجراءات ذات الصلة بمصالحهم، ومع تصاعد المطالب المجتمعية، بات توظيف الاتصال الرقمي يشكل أحد المداخل الحديثة لتعزيز ممارسات الشفافية، خاصة من خلال المنصات الرقمية الرسمية ووسائل التواصل الإلكتروني.

غير أن تفعيل الاتصال الرقمي داخل السلطات المحلية لا يخلو من تحديات، سواء على المستوى التنظيمي أو التقني أو البشري، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة هذا النمط الاتصالي في تحقيق أهداف الشفافية المنشودة.

وانطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تناول دور الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية لدى السلطات المحلية، من خلال دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل، بوصفهم فاعلين أساسيين في العملية الاتصالية وصنع القرار المحلي.

وفي ضوء ما سبق، تتحدد الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي: **إلى أي مدى يُسهم الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية لدى السلطات المحلية من وجهة نظر أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل؟.**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة الممارسات الاتصالية الرقمية المعتمدة من قبل السلطات المحلية؟.

2- إلى أي مدى يسهم الاتصال الرقمي في تعزيز ممارسات الشفافية داخل المجلس الشعبي الولائي؟.

3- ما أبرز التحديات التي تحد من توظيف الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية على المستوى المحلي؟.

2- فرضيات الدراسة:

2-1- الفرضية الرئيسية: يسهم الاتصال الرقمي في تعزيز مستوى الشفافية لدى السلطات المحلية من وجهة نظر أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل.

2-2- الفرضيات الفرعية:

1- تعتمد السلطات المحلية على الاتصال الرقمي بدرجات متفاوتة في ممارساتها الاتصالية.

2- يسهم استخدام الاتصال الرقمي في تعزيز ممارسات الشفافية داخل المجلس الشعبي الولائي.

3- تواجه السلطات المحلية مجموعة من الصعوبات التنظيمية والتقنية التي تحد من توظيف الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية.

3- أهداف الدراسة:

1- الكشف عن واقع استخدام الاتصال الرقمي في العمل الاتصالي للسلطات المحلية.

2- تحليل مستوى إسهام الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية داخل المجلس الشعبي الولائي.

3- التعرف على أبرز العراقيل التي تواجه توظيف الاتصال الرقمي في دعم الشفافية المحلية.

4-اقتراح آليات عملية من شأنها تطوير فعالية الاتصال الرقمي على المستوى المحلي.

4- أهمية الدراسة:

4-1- الأهمية العلمية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها لموضوع الاتصال الرقمي بوصفه أحد المداخل الحديثة لتعزيز الشفافية في العمل المحلي، وهو مجال لايزال في حاجة إلى مزيد من الدراسات الميدانية، خاصة في السياق المحلي، كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية من خلال الربط بين الاتصال الرقمي ومفهوم الشفافية، بالاعتماد على مقاربات نظرية معاصرة يمكن الإفادة منها في بحوث لاحقة.

4-2- الأهمية التطبيقية: تنبع الأهمية التطبيقية للدراسة من إمكانية الاستفادة من نتائجها في تحسين ممارسات الاتصال الرقمي داخل السلطات المحلية، بما يعزز مستويات الشفافية والانفتاح المؤسسي، كما يمكن أن تشكل مخرجات الدراسة أداة مساعدة لصناع القرار المحلي في تطوير آليات التواصل مع المواطنين، وتجاوز العراقيل التي تحدّ من الاستخدام الفعال للاتصال الرقمي، بما يسهم في ترسيخ الثقة وتحقيق الحكم المحلي الرشيد.

5- مفاهيم الدراسة:

5-1- مفهوم الاتصال الرقمي Digital communication: يعرف الاتصال الرقمي بأنه: عملية اجتماعية يتم من خلالها التواصل عن بعد بين أطراف يتبادلون الأدوار في إرسال واستقبال الرسائل الاتصالية المتنوعة، اعتمادا على النظم والوسائط الرقمية، وذلك بغرض تحقيق أهداف محددة. (الشمايلة، اللحام، و كافي، 2015، صفحة 67).

إجرائيا: يقصد بالاتصال الرقمي في هذه الدراسة العملية التي من خلالها يتواصل أعضاء المجلس الشعبي الولائي عن بعد باستخدام الوسائط الرقمية، بهدف تبادل المعلومات، وإيصال الرسائل، بما يعزز الشفافية ويسهّل وصول المواطنين إلى المعلومات الإدارية بسرعة ووضوح.

5-2- مفهوم الشفافية Transparency: تعد الشفافية من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المعنية بمكافحة الفساد، وتركز على ضرورة اطلاع الجمهور على السياسات العامة وفهم كيفية إدارة الدولة من قبل السلطة، للحد من السياسات غير المعلنة التي قد تكون خاطئة.

الشفافية لغة: مأخوذة من الجذر "شفف" الذي يعني "الخفة ورقة الحال" أو "الشيء القليل" أو "الشيء الذي يُرى ما خلفه". (المشاقبة و علوي، 2012، صفحة 61).

والشفافية اصطلاحا: تعني ضرورة الإفصاح واطلاع الجمهور على منهج أساليب إدارة الدولة والسياسات العامة. (مهداوي و بن السي، 2018، صفحة 373).

إجرائيا: يقصد بالشفافية في هذه الدراسة قدرة المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل على إتاحة المعلومات والسياسات العامة بشكل واضح ومفهوم للجمهور، بما يتيح لهم متابعة أسلوب إدارة الدولة والإجراءات المتخذة، ويعمل على الحد من الممارسات غير المعلنة وضمان وضوح العمل المحلي.

5-3- مفهوم السلطات المحلية Local Authorities: تعرف السلطة المحلية Local Authority بأنها: هيئة إدارية مسؤولة عن منطقة جغرافية محددة داخل الدولة، مثل مدينة أو مقاطعة أو ولاية، وتمتد صلاحيتها عادة ضمن نطاق هذه المنطقة فقط دون القدرة على تطبيق قوانينها على مناطق أوسع، وتمتلك السلطات المحلية القدرة على انتخاب المسؤولين، وفرض الضرائب، وإدارة عدد من القضايا التي تنفذها الحكومات الوطنية ولكن على نطاق أصغر. (شراري، 2019، https://mawdoo3.com).

إجرائيا: يقصد بالسلطة المحلية في هذه الدراسة الهيئة الإدارية المسؤولة عن تسيير الشأن العام داخل نطاق جغرافي محدد على مستوى الولاية، والتي تمارس صلاحياتها في إدارة القضايا المحلية والتفاعل مع المواطنين، من خلال توظيف وسائل الاتصال الرقمي في نشر المعلومات وتعزيز الشفافية في أدائها الإداري والخدمي.

5-4- مفهوم المجلس الشعبي الولائي Provincial People's Assembly: يعرف المجلس الشعبي الولائي على أنه: هيئة منتخبة تمثل الجهاز الإداري الرئيسي على مستوى الولاية، ويُعد أحد أهم أساليب القيادة الجماعية، نظرا لقدرته على التعبير عن انشغالات السكان ومطالبهم، باعتبار أن أعضائه يُنتخبون من بينهم، ويسهم هذا المجلس في تكريس الولاية كمؤسسة إدارية فاعلة، لما يؤديه من دور محوري في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. (العيداني و بن عيسى، 2022، صفحة 729)

إجرائيا: يقصد بالمجلس الشعبي الولائي في هذه الدراسة الهيئة المحلية المنتخبة التي تمثل الجهاز الإداري على مستوى الولاية وتعبر عن انشغالات السكان، من خلال اعتماد أعضائه على الوسائط الرقمية في نشر المعلومات والتواصل مع المواطنين بما يعزز الشفافية في العمل المحلي.

6- الدراسات السابقة:

6-1- الدراسات العربية:

- **دراسة (توفيق رحلي، عمر ولد عابد، 2025)** بعنوان: دور تطبيق الإدارة الإلكترونية على تعزيز الشفافية والمساءلة لدى الإدارة المحلية في الجزائر –دراسة حالة بلدية الشلف–، هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة المحلية الجزائرية، من خلال دراسة حالة بلدية الشلف، واعتمدت الدراسة على تحليل واقع تطبيق الأنظمة الإلكترونية ومدى انعكاسها على وضوح الإجراءات الإدارية وتحسين آليات الرقابة، وأظهرت النتائج أن الإدارة الإلكترونية تمثل مدخلا مهما لتعزيز الشفافية والمساءلة غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمستوى الجاهزية التنظيمية والبشرية داخل البلديات.
- **دراسة (مناصر شهرزاد، حاحة عبد العالي، 2019)** بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإدارة الإلكترونية في دعم الشفافية داخل الإدارة المحلية، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والتنظيمي لتطبيق الرقمنة، وخلصت إلى أن الإدارة الإلكترونية تساهم في تحسين الشفافية

من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات، لكنها تواجه جملة من العراقيل أبرزها ضعف التكوين ونقص الموارد التقنية.

6-2- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة** (Kristi Bego, Arlinda Ymeraj, 2021) بعنوان: The impact of Social media on Local Governmene Transparency and Citizen engagement :The Case of Tirana Municipality (تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على شفافية الحكومة المحلية ومشاركة المواطنين: حالة بلدية تيرانا)، تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل استراتيجيات التواصل التي تتبعها الحكومات المحلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومدى فعالية هذه الاستراتيجيات في تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين وبشكل أكثر تحديدا تناولت هذه الدراسة تأثير فيسبوك على شفافية الحكومات المحلية ومشاركة المواطنين مع التركيز على بلدية تيرانا، وقد خلصت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تحسين الوصول إلى المعلومات وتعزيز الانفتاح المؤسسي، إلا أن فعاليتها ظلت مشروطة بتوفر الموارد التقنية والقدرات التنظيمية اللازمة.
- **دراسة** (Enrique Bonson, Lourdes Torres, Sonia Royo,Francisco Flores, 2012) بعنوان: Local e-government 2.0 :Social media and corporate transparency in municipalities (الحكومة الإلكترونية المحلية 2.0: وسائل التواصل الاجتماعي وشفافية الشركات في البلديات).

تحاول هذه الدراسة تحليل استخدام البلديات لأدوات الحكومة الإلكترونية من الجيل الثاني، مع التركيز على منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها وسائط رقمية جديدة لتعزيز الشفافية المؤسسية، وقد سعت إلى قياس مدى مساهمة هذه الأدوات في تحسين الإفصاح عن المعلومات داخل البلديات، من خلال تحليل محتوى المواقع والمنصات الرقمية لعدد من الوحدات المحلية، وأظهرت نتائج الدراسة أن البلديات التي تعتمد على أدوات الاتصال الرقمي تسجل مستويات أعلى من الشفافية، غير أن هذا الاستخدام ظل في معظمه أحادي الاتجاه، يركز على نشر المعلومات دون تطوير آليات تواصل تفاعلي فعّال مع المواطنين.

6-3- التعقيب العام على الدراسات السابقة: يتضح من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية أن معظمها أكد على الأهمية المتزايدة للتقنيات الرقمية في دعم الشفافية داخل الإدارات المحلية، غير أن هذه الدراسات اختلفت في زوايا معالجتها، حيث ركزت الدراسات الأجنبية على منصات التواصل الاجتماعي وتحليل المحتوي الرقمي، بينما ركزت الدراسات العربية على الإدارة الإلكترونية بوصفها نظاما إداريا وتقنيا، كما يلاحظ أن جانبا معتبرا من هذه الدراسات لم يمنح اهتماما كافيا لرؤية الفاعلين المحليين المنتخبين، ولا لواقع الممارسات الاتصالية الرقمية من داخل المؤسسات المحلية.

6-4- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أساسية، أبرزها تركيزها الصريح على الاتصال الرقمي باعتباره وظيفة اتصالية وتواصلية، وليس مجرد أداة تقنية ضمن الإدارة الإلكترونية، كما تنفرد الدراسة الحالية باعتمادها دراسة ميدانية تستهدف أعضاء المجلس الشعبي

الولائي بولاية جيجل، وهم فاعلون منتخبون يشاركون مباشرة في صنع القرار المحلي، وهو ما يمنح الدراسة بعدا تحليليا من الداخل التنظيمي، إضافة إلى ذلك تجمع الدراسة الحالية بين تحليل واقع الممارسات الاتصالية الرقمية وقياس إسهامها في تعزيز الشفافية، مع الوقوف على التحديات التي تعيق هذا الدور في السياق المحلي الجزائري، وهو ما يسهم في سد فجوة بحثية واضحة في الدراسات السابقة.

7- الخلفية النظرية لموضوع الدراسة: أفرز التطور الرقمي أنماط جديدة للاتصال داخل السلطات المحلية، أسهمت في تحسين تداول المعلومات، وتعزيز التواصل مع المواطنين، وقد جعل ذلك من الاتصال الرقمي أداة مهمة لدعم الشفافية، من خلال تحسين تدفق المعلومات ودعم حق الاطلاع عليها، وهو ما يجعل الاتصال التنظيمي والحق في الوصول إلى المعلومات إطارين أساسيين لفهم موضوع الدراسة لذلك نجد:

7-1- نظرية الاتصال التنظيمي Organizational communication Theory: تنطلق نظرية الاتصال التنظيمي من اعتبار الاتصال عملية محورية في عمل التنظيمات، إذ يسهم في تنسيق الأنشطة وتوضيح الأدوار ودعم اتخاذ القرار، ومع تطور الوسائط الرقمية أصبحت تكنولوجيا الاتصال عنصرا فاعلا في تحسين تدفق المعلومات داخل المؤسسات العمومية وتعزيز انفتاحها على محيطها الخارجي. (Miller, 2015, pp. 11-13).

ويؤكد غراز أن الاتصال داخل المنظمات يُعد عنصرا حاسما في ضمان فعالية العمل الإداري، إذ يساهم في تنظيم العلاقات المهنية وتوضيح المهام وتنسيق الجهود بين الموظفين، كما يسمح الاتصال الفعال بتبادل المعلومات ونقل التوجيهات وتمكين الأفراد من التعبير عن احتياجاتهم والتفاعل فيما بينهم، كما يرتبط الأداء الوظيفي بمدى قدرة المنظمة على توفير وسائل اتصال مناسبة تتلاءم مع قدرات الأفراد وإمكاناتهم، بما يدعم تحقيق الكفاءة وتحسين النتائج العامة للعمل المؤسسي. (غراز، 2018، صفحة 210).

7-2- مقاربة الحق في الوصول إلى المعلومات (The Right of Access to Information Approach): يُسهم إعمال الحق في الوصول إلى المعلومات في تعزيز مشاركة المواطنين في الشأن العام، وتقوية العلاقة بينهم وبين الإدارة، بما يدعم مبادئ دولة القانون والحكامة الرشيدة، ولاسيما من خلال ترسيخ الشفافية وتفعيل آليات المساءلة والحد من مظاهر الفساد، غير أن هذا الحق رغم أهميته، ما يزال يواجه قيودا عملية وقانونية تحدّ من فعاليته، إذ لا يمكن تصور ممارسة ديمقراطية فعالة دون إتاحة المعلومات العمومية وضمان تداولها بشفافية، كما أن ضمان هذا الحق يرتبط بدعم المؤسسات العمومية له، وتعزيز حرية الحصول على المعلومة، خاصة في ظل وجود إعلام مستقل. (سقني، 2025، الصفحات 632-633).

كما ينظر إلى الشفافية في المؤسسات العمومية على أنها امتداد لحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات المرتبطة بتسيير الشأن العام، حيث يشكل إتاحة المعلومات ونشرها بشكل منتظم أحد الشروط الأساسية لتعزيز المساءلة وبناء الثقة بين المؤسسة والمجتمع وهو ما تؤكده الأدبيات التي تعتبر حرية تداول المعلومات ركيزة مركزية للحكم الرشيد داخل الإدارات العمومية. (ackerman & Sandoval-Ballesteros, 2006, pp. 85-90).

وبناء على ذلك يتيح الجمع بين مقاربة الحق في الوصول إلى المعلومات ونظرية الاتصال التنظيمي إطاراً تحليليًا متكاملاً لفهم دور الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية لدى السلطات المحلية، حيث تبرز الأولى الشفافية كحق مرتبط

بإتاحة المعلومات العمومية، في حين تفسر الثانية الكيفية التي يسهم بها الاتصال الرقمي في تحسين الأداء الاتصالي والتنظيمي داخل الهيئات المحلية المنتخبة، وقد تم توظيف هذه المقاربة النظرية في الدراسة من خلال اعتماد نظرية الاتصال التنظيمي لتفسير كيفية استخدام أعضاء المجلس الشعبي الولائي للوسائل الرقمية في تنظيم تداول المعلومات والتواصل المرتبط بعمل المجلس، بما يكشف أثرها في تحسن الأداء الاتصالي الداخلي والخارجي، كما استخدمت مقاربة الحق في الوصول إلى المعلومات في تحليل مدى إسهام هذا التوظيف الرقمي في إتاحة المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس وقراراته للمواطنين بصورة أوضح وأسهل، بما يعزز المجلس وقراراته للمواطنين بصورة أوضح وأسهل، بما يعزز الشفافية ويقوي علاقة المؤسسة بمحيطها الاجتماعي، وبذلك أسهمت المقاربتان في بناء الإطار التفسيري للدراسة وربط النتائج الميدانية بالأبعاد الاتصالية والمؤسسية للشفافية على المستوى المحلي.

8- الجانب النظري:

8-1- الاتصال الرقمي وتعزيز الشفافية المحلية:

- **واقع الممارسات الاتصالية الرقمية لدى السلطات المحلية:** تشير الدراسات الحديثة إلى أن الاتصال الرقمي أصبح جزءا أساسيا من الممارسات اليومية للسلطات المحلية، ففي دراسة أجريت حول بلدية تيرانا، تبين أن الهيئات المحلية تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook، كأداة رئيسية لنشر الأخبار والبرامج والأنشطة الرسمية، فضلا عن توفير قنوات تفاعلية تمكن المواطنين من تقديم الاستفسارات والملاحظات، هذا يعكس أن الاتصال الرقمي أصبح جزءا لا يتجزأ من العمل الإداري والممارسات الاتصالية للسلطات المحلية، ويسهم في تحسين سرعة تبادل المعلومات وتنظيم العمليات المؤسسية. (bego & ymeraj, 2021, pp. 65-66)

أظهرت دراسة أخرى، في السياق الجزائري أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تستخدم داخل السلطات المحلية لتسهيل الإجراءات الإدارية، وتنسيق العمل بين المصالح المختلفة، بالإضافة إلى تمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات وتعزيز المشاركة الشعبية، بشكل أسرع وأكثر فعالية. (بن عطاء الله، 2019، صفحة 338).

وعليه توضح هذه الدراسات أن واقع الممارسات الاتصالية الرقمية تتسم بالتنوع بين المجالس المحلية من حيث مستوى استخدامه وكفاءته، ويعتمد على توفير البنية التحتية والتخطيط الاستراتيجي للاتصال.

- **إسهام الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية المحلية:** يسهم الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية المحلية من خلال تمكين السلطات المحلية من نشر المعلومات المتعلقة بقراراتها وبرامجها وانشطتها عبر قنوات سهلة الوصول، بما يقلص الفجوة المعلوماتية بين المؤسسة والمواطنين، كما يسمح الاتصال الرقمي بتبسيط المحتوى الإداري، وتحديث المعلومات بانتظام، وتوفير مساحات للتوضيح والتغيير، وهو ما يعزز وضوح العمل المحلي ويجعل ممارساته أكثر قابلية للفهم والمتابعة، وتشير الأدبيات إلى أن استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في السياق المحلي لا يقتصر على الجانب التقني، بل يمتد ليشمل بناء ثقافة تنظيمية تقوم على الانفتاح المعلوماتي وتداول البيانات بشكل منتظم..(Bertot, jaeger, & grimes, 2010, pp. 264-266)

كما يؤكد امين عام وزارة الاتصال الحكومي، الدكتور زيد النوايسة، أن الاتصال والتواصل الرقمي يمثلان من أهم الأدوات الحديثة في تعزيز الشفافية وترسيخ الثقة بين المؤسسات والمواطنين، لما يوفرانه من سرعة وفعالية في إيصال

المعلومات، كما يسهم هذا النمط من الاتصال في توسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وتحفيز الإبداع، ودعم إنتاج محتوى محلي يعكس هوية المجتمع ويعبّر عن واقعه وتطلعاته. (النوايسة، 2025، نقلا عن موقع: https://www.hala.jo).

يلاحظ مما سبق أن الاتصال الرقمي يشكل أداة فعالة لتعزيز الشفافية المحلية، ليس فقط من حيث سرعة نشر المعلومات، بل من حيث قدرته على تحويل الشفافية إلى ممارسة يومية منتظمة، عندما يتم توظيفه ضمن رؤية تنظيمية واضحة داخل السلطات المحلية.

- **معيقات توظيف الاتصال الرقمي في العمل المحلي**: يفهم الاتصال الرقمي في سياق العمل المحلي بوصفه نمطا تواصليا يعتمد على توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل المؤسسات، حيث تُستخدم الأدوات الرقمية كوسائط لنقل المعلومات وبناء التفاعل وتنظيم التواصل بين الفاعلين، وفي هذا الإطار، فإن الإشكالات المرتبطة بالاتصال الرقمي لا تعود بالضرورة إلى قصور تقني في هذه التكنولوجيات ذاتها، بقدر ما ترتبط بكيفية إدارتها وتوظيفها في الممارسات الاتصالية اليومية داخل الإدارات المحلية.

وتظهر الدراسة التي تناولت معوقات توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية أن من أبرز معيقات الاتصال الرقمي في العمل المحلي تبدأ أولا بالمعيقات المرتبطة بالبنية التحتية، حيث يحدّ ضعف الشبكات، وعدم ملاءمة التجهيزات، وقلة التحديات التقنية من جاهزية الإدارات لاستخدام القنوات الرقمية بفعالية، ثم تظهر المعيقات الأمنية التي ترتبط بمخاطر اختراق الأنشطة، وحماية المعطيات، وسرية المعلومات، ما يثير حذر الإدارات تجاه التوسع في الاتصال الرقمي.

وتأتي بعدها المعيقات الفنية الناتجة عن الأعطال التقنية، وصعوبات التشغيل والصيانة، وعدم توافق البرمجيات، وهو ما ينعكس سلبا على استمرارية الاتصال وجودته، كما تشكل المعيقات المالية عاملاً مؤثرًا يتمثل في محدودية الموارد المخصصة لاقتناء التجهيزات الرقمية وصيانتها، إلى جانب كلفة تحديث الأنظمة، ويضاف إلى ذلك المعيقات الإدارية التي تتجسد في ضعف التخطيط والتنسيق، واستمرار الإجراءات التقليدية، وغياب تنظيم واضح لمسؤوليات الاتصال الرقمي داخل الإدارات المحلية. (بن يوسف و نوري، 2016، الصفحات 206-207)

وفي مرحلة لاحقة، تشير الدراسة إلى المعيقات التشريعية المتمثلة في قصور الأطر القانونية وعدم مواكبتها للتحولات الرقمية، مما يحدّ من وضوح قواعد الاستخدام والتعامل مع الوسائط الرقمية، ثم تبرز المعيقات البشرية التي تتعلق بنقص التكوين، وضعف الثقافة الرقمية، ومقاومة بعض العاملين للتغيير أو التخوف من تبعاته على مواقعهم الوظيفية، وأخيرا تميز الدراسة بين معيقات تقنية من نوعين: الأولى مرتبطة بالبنية التحتية التقنية من أجهزة وبرمجيات وشبكات، والثانية متعلقة بأمن وسرية المعلومات، مثل مخاطر الفيروسات والاختراق وحماية البيانات، وهو ما يفرض تحديات إضافية أمام توظيف الاتصال الرقمي في العمل المحلي. (بن يوسف و نوري، 2016، الصفحات 209-212).

انطلاقا مما سبق نرى أن هذه المعيقات لا تقلل من أهمية الاتصال الرقمي، بل تكشف عن الحاجة إلى مقاربة تنظيمية وبشرية وتشريعية متكاملة تعالج الاتصال الرقمي بوصفه وظيفة مؤسسية، وهو ما يفتح المجال أمام السلطات المحلية لتجاوز هذه التحديات وتحسين ممارساتها الاتصالية تدريجيا.

9- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

9-1- مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني** : تم إجراء الدراسة الميدانية بمقر المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل باعتباره الفضاء الذي يمارس فيه أعضاء المجلس مهامهم وأنشطتهم أين تم انعقاد الدورة العادية الرابعة للمجلس لسنة 2025 المقرر افتتاحها يوم 30 ديسمبر 2025 م وذلك بقاعة مداولات المجلس الشعبي الولائي.

- **المجال البشري** : يمثل المجال البشري الخاص بهذه الدراسة الفئة التي سيجرى عليها تطبيق أدوات البحث وتمثلت في أعضاء المجلس الشعبي الولائي ذكورا وإناثا.

- **المجال الزماني** : امتد المجال الزمني لهذه الدراسة ما بين بداية شهر أكتوبر 2025 إلى غاية إرسال المقال في شكله النهائي في 1 أفريل 2026م حيث تم إعداد الجانب النظري أولا ثم الانتقال إلى الجانب الميداني أين تم توزيع الاستمارة يوم 31 ديسمبر 2025 لمدة يوم واحد.

9-2- منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهداف البحث، حيث يُمكن هذا المنهج من وصف واقع استخدام الاتصال الرقمي داخل السلطات المحلية، وتحليل مدى إسهامه في تعزيز الشفافية، كما يتيح المنهج الوصفي التحليلي دراسة الظاهرة كما هي قائمة في الواقع، والوقوف على العلاقات القائمة بين متغيراتها من خلال المعالجة الاحصائية للبيانات الميدانية.

أدوات الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان بوصفه أداة رئيسية لجمع البيانات، نظرا لقدرته على الوصول إلى عدد مناسب من المبحوثين في وقت وجيز، إضافة إلى ملاءمته للتحليل الكمي، وقد صُمم الاستبيان بما يتوافق مع تساؤلات الدراسة ومحاورها.

واشتمل الاستبيان على العديد من التساؤلات وبالتحديد (13) سؤال مقسمة على (04) محاور رئيسية وهي كالآتي:

المحور الأول: وقد تضمن البيانات الشخصية الخاصة بوصف عينة الدراسة، وتضمنت (05) أسئلة .

المحور الثاني: وهو حول الممارسات الاتصالية الرقمية، ويحتوي هذا المحور على (03) أسئلة محددة من السؤال (06) إلى السؤال (08).

المحور الثالث: حول الاتصال الرقمي وتعزيز الشفافية، ويحتوي هذا المحور على (04) أسئلة محددة من السؤال (09) إلى السؤال (12).

المحور الرابع: حول التحديات والمعوقات، ويضم سؤال واحد محدد في السؤال (13).

9-3- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل، وبناء على الدراسة الاستطلاعية التي أجريت قبل الشروع في الدراسة الميدانية، تبين أن عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي يبلغ (39) عضوا، وهم يمثلون الفئة المستهدفة للدراسة، باعتبارهم فاعلين مباشرين في العملية الاتصالية وصنع القرار على المستوى المحلي.

ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة، والمتمثل في (39 عضوا)، تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل في اختيار مفردات الدراسة، حيث شملت جميع أعضاء المجلس الشعبي الولائي، ويعد هذا الأسلوب مناسب للدراسات الميدانية نظراً لمحدودية حجم المجتمع الأصلي وارتباط جميع أفراده المباشر بموضوع البحث.

9-4- الصدق: تم قياس الصدق من خلال الصدق الظاهري لاستمارة الاستبيان، وذلك من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والخبراء المتخصصين في علوم الاعلام والاتصال ومناهج البحث العلمي بهدف التأكد من وضوح الفقرات وسلامة صياغتها ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، وقد أشار المحكمون إلى صلاحية الاستمارة للتطبيق بعد عمل التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات المقدمة.

9-5-عرض النتائج ومناقشتها:

- **طريقة تحليل البيانات:** بعد جمع الاستبانات، تم تفريغ البيانات ومعالجتها باستخدام الأساليب الاحصائية الوصفية في برنامج spss، بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، وقد تم الاعتماد على حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، وقد مكنت هذه الإجراءات الاحصائية من تقديم قراءة موضوعية لنتائج الدراسة وتفسيرها.

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

البيانات الشخصية		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	35	%89,7
	أنثى	04	%10,3
العمر	أقل من 30 سنة	03	%7,7
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	10	%25,6
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	14	%35,9
	من 50 إلى أقل من 60 سنة	10	%25,6
	60 سنة فأكثر	02	%5,1
المستوى التعليمي	متوسط	00	%00
	ثانوي	07	%17,9
	جامعي	32	%82,1
عدد العهدات	01 عهدة	26	%66,7
	02 عهدة	08	%20,5
	03 عهدة	02	%5,1

	أكثر من 03 عهدات	03	%7,7
الحالة العائلية	أعزب	05	%12,8
	متزوج (ة)	34	%87,2
	أرمل (ة)	00	%00
	مطلق (ة)	00	%00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (1) ان عدد افراد العينة بلغ 39 عضوا من أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية جيجل، وبينت النتائج أن غالبية المشاركين كانوا من الذكور بنسبة (89,7%)، في حين بلغت نسبة الإناث (10,3%)، ويشير هذا التوزيع إلى استمرار الطابع الذكوري في التمثيل المحلي، ومحدودية المشاركة النسوية في الهيئات المنتخبة على المستوى الولائي.

فيما يتعلق بالعمر، أظهرت النتائج أن الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة سجلت أعلى نسبة (35,9%)، تلتها فئتا 30-40 سنة و50-60 سنة بنسبة (25,6%) لكل منهما، في المقابل سجلت فئة أقل من 30 سنة نسبة (7,7%)، وفئة 60 سنة فأكثر نسبة (5,1%)، ويعكس هذا التوزيع هيمنة الفئات العمرية المتوسطة، مما يدل على أن الأعضاء يتمتعون بخبرة مهنية وإدارية قد تؤثر في تقييمهم لاستخدام الاتصال الرقمي.

أما من حيث المستوى التعليمي، فقد تبين أن معظم أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعيًا بنسبة (82,1%)، مقابل (17.9%) بمستوى ثانوي، مع عدم وجود أفراد بمستوى متوسط، ويشير ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي لدى أعضاء المجلس، وهو عامل قد يسهم في فهم أفضل لتقنيات الاتصال الرقمي وأهميتها في العمل الإداري مما يعزز من موثوقية الأحكام الصادرة عن أفراد العينة.

وبالنسبة لعدد العهدات، أظهرت النتائج أن (66.7%) من الأعضاء يشغلون عهدتهم الأولى، و(20.5%) في العهدة الثانية، و(5.1%) في العهدة الثالثة، بينما بلغت نسبة من تجاوزوا ثلاث عهدات (7.7%)، ويعكس ذلك وجود نسبة معتبرة من الأعضاء الجدد نسبيا، وهو ما قد يرتبط بانفتاح أكبر على الممارسات الرقمية الحديثة.

أما الحالة العائلية، قد تبين أن غالبية الأعضاء متزوجون بنسبة (87.2%)، مقابل (12.8%) عزاب، مع عدم تسجيل حالات طلاق أو ترمل، ورغم أن هذا المتغير لا يرتبط مباشرة بموضوع الدراسة، إلا أنه يقدم صورة عامة عن الاستقرار الاجتماعي لأفراد العينة.

بشكل عام، توضح هذه النتائج أن عينة الدراسة تتميز بارتفاع المستوى التعليمي، وهيمنة الذكور، وتمركز الأعضاء ضمن فئات عمرية متوسطة، وهي معطيات ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير نتائج المحاور المتعلقة باستخدام الاتصال الرقمي ومستوى الشفافية، نظرا لاحتمال تأثير الخصائص الديموغرافية على طبيعة التصورات والاتجاهات المدروسة.

المحور الثاني: الممارسات الاتصالية الرقمية

الجدول رقم (2): يبين اعتماد أعضاء المجلس الشعبي الولائي على وسائل رقمية في التواصل المرتبط بعمل المجلس:

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**38**	**%97,4**
لا	**1**	**%2,6**
المجموع	**39**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (2) أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة أكدوا اعتمادهم على وسائل رقمية في التواصل المرتبط بعمل المجلس، فقد صرح (38) عضوا من أصل (39) باستخدامهم لوسائل الاتصال الرقمي، بنسبة بلغت (97.4%)، في حين أفاد عضو واحد فقط بعدم الاعتماد عليها بنسبة (2.6%)، وتشير هذه النتائج إلى انتشار واسع لاستخدام الوسائل الرقمية داخل المجلس الشعب الولائي محل الدراسة، ما يعكس حضورا قويا للاتصال الرقمي في الممارسات الاتصالية لأعضاء المجلس، كما تدل هذه النسبة المرتفعة على أن الاتصال الرقمي أصبح أداة أساسية في إدارة شؤون المجلس والتنسيق بين أعضائه.

وتنسجم هذه النتيجة مع الفرضية الفرعية الأولى التي تفترض اعتماد السلطات المحلية على الاتصال الرقمي في ممارساتها الاتصالية.

كما تتوافق وتتشابه هذه النتيجة مع الدراسات السابقة المتمثلة في دراسة Arlinda ymeraj و Kristi Bego (2021) ودراسة Enrique Bonson وآخرين (2012)، إذ بينت هذه الدراسات تنامي اعتماد السلطات المحلية على وسائل الاتصال الرقمي في التواصل المؤسسي ودعم العمل المحلي.

الجدول رقم (3): يبين طبيعة الوسائل الرقمية المستعملة في التواصل المرتبط بعمل المجلس في حالة الإجابة ب(نعم).

الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
مواقع / بوابة رسمية	5	%2,5
البريد الالكتروني	25	%25,8
مجموعة واتساب / تلغرام	8	%8,2
فيسبوك	37	%38,1
يوتيوب	1	%1,0
تيك توك	1	%1,0
تويتر	1	%1,0
انستغرام	1	%1,0
منصة رقمية حكومية	2	%2,1
هاتف ذكي	16	%16,5
المجموع	97	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (3) تنوع الوسائل الرقمية التي يعتمد عليها أعضاء المجلس الشعب الولائي في التواصل المرتبط بعمل المجلس، وذلك لدى الأعضاء الذين أجابوا بـــ "نعم" في الجدول السابق، وقد بلغ مجموع التكرارات (97) استجابة، ما يدل على أن عددا من الأعضاء يستخدمون أكثر من وسيلة رقمية ف أداء مهامهم.

بينت النتائج أن موقع "فيسبوك" جاء في المرتبة الأولى بنسبة (38.1%)، وهو ما يدل على اعتماده كأكثر وسيلة رقمية استخداما في التواصل المرتبط بعمل المجلس، ويليه البريد الإلكتروني بنسبة (25.8%) ثم الهاتف الذكي بنسبة (16.5%)، كما سجلت مجموعات "واتساب/ تلغرام" نسبة (8.2%) في حين جاءت المواقع أو البوابات الرسمية بنسبة (5.2%)، أما بقية الوسائل مثل يوتيوب، تيك توك، تويتر، وانستغرام، فقد سجلت نسبا ضعيفة جدا (1.0%) لكل منها، كما سجلت المنصات الرقمية الحكومية نسبة (2.1%).

وتشير هذه النتائج أن الاستخدام يتركز أساسا على وسائل التواصل الاجتماعي ذات الطابع التفاعلي والسريع، في حين أن الاعتماد على المنصات الرسمية أو البوابات الرقمية ما يزال محدودا نسبيا، ويعكس ذلك نمطا عمليا في التواصل يعتمد على السهولة والانتشار الواسع، أكثر منت اعتماده على القنوات الرقمية المؤسسية المنظمة.

ومن منظور الفرضيات تؤكد هذه النتائج الفرضية الأولى التي تفترض اعتماد السلطات المحلية على الاتصال الرقمي بدرجات متفاوتة، إذ يتضح وجود تفاوت واضح بين الوسائل الأكثر استخداما وتلك الأقل حضورا.

كما تنسجم هذه النتيجة مع دراسة Kristi Bego و Arlinda ymeraj (2021)، كما تتشابه مع دراسة Enrique Bonson وآخرين (2012)، حيث أبرزت الدراستان تصدر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك، ضمن أكثر الوسائل الرقمية استخداما في التواصل المحلي ونشر المعلومات .

الجدول رقم (4): يبين إجابات أعضاء المجلس الشعبي الولائي على طبيعة استخدام التواصل الرقمي:

الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
إعلانات المجلس	30	%28,6
نشر الأخبار	20	%19,0
دعوات رسمية	32	%30,5
التواصل مع الموظفين	10	%9,5
إشهار الأنشطة	12	%11,4
سبر الآراء	1	%01
المجموع	**105**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (4) أن أعضاء المجلس الشعبي الولائي يستخدمون الاتصال الرقمي في عدة مجالات مرتبطة بعمل المجلس، حيث بلغ مجموع التكرارات (105)، مما يدل على تعدد أوجه الاستخدام، وجاءت الدعوات الرسمية في المرتبة الأولى بنسبة (30.5%)، تليها إعلانات المجلس بنسبة (28.6%)، ثم نشر الأخبار بنسبة (19.0%) كما بلغت نسبة إشهار الأنشطة (11.4%)، والتواصل مع الموظفين (9.5%)، في حين سجل سبر الآراء أدنى نسبة (1%).

تشير هذه النتائج إلى أن الاستخدام يتركز أساسا على الجوانب الإدارية والتنظيمية، مثل الدعوات الرسمية والإعلانات، أكثر من تركيزه على الوظائف التفاعلية مثل سبر الآراء أو إشراك الجمهور، ويعكس ذلك توجها يغلب عليه الطابع الإخباري والتنظيمي، بدل الطابع التشاركي القائم على إشراك المواطنين في صنع القرار.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة Enrique Bonson وآخرين (2012)، التي أظهرت أن استخدام الاتصال الرقمي داخل السلطات المحلية يتركز غالبا في نشر المعلومات والجوانب الإخبارية أكثر من تركيزه على التفاعل المباشر مع المواطنين.

الجدول رقم (5): يبين القائم على منصات الاتصال الرقمي.

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية
شخص مسؤول	23	%59,0
أحد أعضاء المجلس	7	%17,9
خلية مكلفة	9	%23,1
المجموع	39	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (5) أن القائم على إدارة منصات الاتصال الرقمي يتولاها في أغلب الحالات شخص مسؤول بنسبة (59.0%)، تليه خلية مكلفة بنسبة (23.1%)، ثم أحد أعضاء المجلس بنسبة (17.9%)، وتشير هذه النتائج إلى أن إدارة الاتصال الرقمي تعتمد أساسا على مسؤول فردي، مع حضور أقل للهياكل التنظيمية المتخصصة، وهو ما قد يؤثر في مستوى تنظيم وتطوير الممارسة الرقمية داخل المجلس.

المحور الثالث: الاتصال الرقمي وتعزيز الشفافية

الجدول رقم (6): يبين مساعدة الاتصال الرقمي على نشر المعلومات المتعلقة بعمل المجلس بشكل أوضح.

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية
دائما	28	%71,8
أحيانا	11	%28,2
المجموع	39	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (6) أن غالبية أفراد العينة (71.8%) يرون أن الاتصال الرقمي يساعد دائما على نشر المعلومات المتعلقة بعمل المجلس بشكل أوضح، في حين أفاد (28.2%) بأنه يساعد أحيانا.

تشير هذه النتيجة إلى وجود إدراك مرتفع لدى الأعضاء بأهمية الاتصال الرقمي في تحسين وضوح المعلومات المتداولة وهو ما يمثل مؤشرا إيجابيا في سياق تعزيز الشفافية.

وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة مناصر شهرزاد وحاحة عبد العالي (2019)، كما تتوافق مع دراسة Kristi Bego و (2021) Arlinda ymeraj، إذ أكدت هذه الدراسات أن الاتصال الرقمي يسهم في تسهيل نشر المعلومات وتحسين الوصول إليها، بما يدعم الشفافية.

الجدول رقم (07): يبين مساعدة الاتصال الرقمي على عرض محتوى النشاط على المواطنين.

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية	في حالة الإجابة بـــ (نعم) يرجع السبب إلى:	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	%94,9	إعلام المواطنين	31	%34,8
			تقصي معلومات	14	%15,7
			سبر الآراء	6	%6,7
			استقبال النقد	15	%16,9
			تقليل الغموض لدى الجمهور	8	%9,0
			شرح القرارات المنجزة	15	%16,9
			المجموع	**89**	**%100**
لا	02	%5,1			
المجموع	**39**	**%100**			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (7) أن غالبية أفراد العينة (94.9%) أكدوا أن الاتصال الرقمي يساعد على عرض محتوى النشاط على المواطنين، مقابل (5.1%) فقط أجابوا بالنفي، ما يدل على إدراك واسع لأهمية الوسائل الرقمية في تعزيز التواصل مع الجمهور. وفيما يتعلق بأسباب ذلك توزعت الإجابات على عدة مؤشرات، حيث جاء إعلام المواطنين في المرتبة الأولى بنسبة (34.8%)، تليه استقبال النقد وشرح القرارات بنسبة (16.9%) لكل منهما، ثم تقصي معلومات بنسبة (15.7%)، وتقليل الغموض بنسبة (9.0%)، في حين سجل سبر الآراء أدنى نسبة (6.7%)، وتشير هذه النتائج إلى أن الاتصال الرقمي ينظر إليه كأداة فعالة لإيصال المعلومات وشرح القرارات وتعزيز الوضوح، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الأساسية للشفافية. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة Kristi Bego و Arlinda ymeraj (2021)، ومع دراسة مناصر شهرزاد وحاحة عبد العالي (2019)، من حيث إبراز دور الاتصال الرقمي في إعلام المواطنين بالمعلومات، وشرح القرارات، وتقليل الغموض.

الجول رقم (08): يبين مدى وجود رضا لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بالاتصال الرقمي الممارس اتجاه المواطن.

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية	في حالة الإجابة ب(نعم) يرجع السبب إلى:	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	84,6	إبراز نجاعة المجلس	18	%20,0
			إشراك المواطن	13	%14,4
			إبراز العمل التنظيمي	19	%21,1
			إبراز الشفافية	33	%36,7
			إبراز العمل السياسي	8	%7,8
			المجموع	**106**	**%100**
لا	6	15.4			
المجموع	**39**	**%100**			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (8) أن نسبة (84.6%) من أفراد العينة عبروا عن رضاهم عن الاتصال الرقمي الممارس تجاه المواطنين، مقابل (15.4%) لم يبدوا رضاهم، ما يشير إلى اتجاه إيجابي عام نحو الممارسة الرقمية داخل المجلس، وفيما يخص أسباب الرضا، جاء إبراز الشفافية في المرتبة الأولى نسبة (36.7%)، تليه إبراز العمل التنظيمي بنسبة (21.1%)، ثم إبراز

نجاعة المجلس بنسبة (20.0%)، وإشراك المواطن بنسبة (14.4%)، في حين سجل إبراز العمل السياسي أدنى نسبة (7.8%)، وتعكس هذه النتائج إدراكا واضحا لدور الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية وإبراز الجوانب التنظيمية لعمل المجلس. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة Kristi Bego و (2021) Arlinda ymerj، كما تتقاطع مع دراسة توفيق رحلي وعمر ولد عابد (2025)، حيث بينت هذه الدراسات أن توظيف الاتصال الرقمي ينعكس إيجابا على الشفافية ويحسن عرض الأداء المحلي أمام المواطنين .

الجدول رقم (09): يبين تعزيز الاتصال الرقمي الممارس من قبل أعضاء المجلس الشعبي الولائي للشفافية.

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**39**	**%100**
لا	**00**	**%00**
المجموع	**39**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (9) أن جميع أفراد العينة (100%) أكدوا أن الاتصال الرقمي الممارس من قبل أعضاء المجلس الشعبي الولائي يعزز الشفافية، في حين لم تسجل أي إجابة بالنفي، وتشير هذه النتيجة إلى وجود اتفاق تام بين الأعضاء حول إسهام الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية، وهو ما يمثل مؤشرا قويا يدعم الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن استخدام الاتصال الرقمي يسهم في تعزيز ممارسات الشفافية داخل المجلس، وعليه يمكن القول إن النتائج الاجمالية لمحور الاتصال الرقمي وتعزيز الشفافية تؤكد الاتجاه الإيجابي نحو دور الاتصال الرقمي في ترسيخ مبدأ الشفافية من وجهة نظر أفراد العينة. كما تتوافق هذه النتيجة بوضوح مع دراسة توفيق رحلي وعمر ولد عابد (2025)، ودراسة مناصر شهرزاد وحاحة عبد العالي (2019)، وكذلك دراسة Kristi Bego و (2021) Arlinda ymeraj ، إذ أكدت جميعها أن الاتصال الرقمي يمثل أداة فعالة في تعزيز الشفافية داخل الإدارة المحلية.

المحور الرابع: التحديات والمعوقات

الجدول رقم (10): يبين مواجهة الصعوبات عند توظيف الاتصال الرقمي في عمل المجلس

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية	في حالة الإجابة ب(نعم) يرجع السبب إلى:	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%74,7	نقص التكوين	14	%16,3
			نقص الموارد البشرية	16	%18,6
			ضعف التجهيزات	26	%30,2
			ضعف التفاعل	11	%12,8
			غياب خطة الاتصال	10	%11,6
			تخوفات تنظيمية	8	%9,3
			أخرى	1	%1,2
			المجموع	**86**	**%100**
لا	10	%25,6			
المجموع	**39**	**%100**			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (10) أن نسبة (74.7%) من أفراد العينة يرون وجود صعوبات تواجه توظيف الاتصال الرقمي في عمل المجلس، مقابل (25.6%) لا يرون ذلك، ما يشير إلى إدراك غالب لوجود معوقات تعترض الممارسة الرقمية، وفيما يتعلق بسبب هذه الصعوبات، جاء ضعف التجهيزات في المرتبة الأولى بنسبة (30.2%)، يليه نقص الموارد البشرية بنسبة (18.6%)، ثم نقص التكوين بنسبة (16.3%)، كما أشار بعض الأعضاء إلى ضعف التفاعل (12.8%) وغياب خطة اتصال (11.6%)، إضافة إلى تخوفات تنظيمية بنسبة (9.3%)، في حين سجلت أسباب أخرى نسبة ضعيفة (1.2%)، إذ تشير هذه النتائج إلى ان التحديات ذات طابع تقني وبشري بالدرجة الأولى، وهو ما يؤكد الفرضية الفرعية الثالثة التي تفترض وجود صعوبات تنظيمية وتقنية تحد من توظيف الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة توفيق رحلي وعمر ولد عابد (2025)، ومع دراسة مناصر شهرزاد وحاحة عبد العالي (2019)، إضافة إلى دراسة Kristi Bego و (2021) Arlinda ymeraj، حيث أشارت هذه الدراسات السابقة إلى أن فعالية الاتصال الرقمي قد تعترضها صعوبات ترتبط بالموارد التقنية والبشرية والتنظيمية.

10- نتائج الدراسة: من خلال تحليل الجداول التي تم عرضها توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت النتائج اعتمادا شبه كلي على الاتصال الرقمي داخل المجلس الشعبي الولائي، حيث أصبح استخدام الوسائل الرقمية ممارسة شائعة بين الأعضاء.

2- تبين أن شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك، تمثل الوسيلة الأكثر استخداماً في التواصل المرتبط بعمل المجلس، مقارنة بالمنصات الرسمية.

3- يتركز استخدام الاتصال الرقمي في الجوانب الإدارية والإخبارية مثل الدعوات الرسمية والإعلانات، بينما يبقى الاستخدام التفاعلي أقل حضورا.

4- أظهرت النتائج وجود إدراك مرتفع لدى الأعضاء بأن الاتصال الرقمي يسهم في نشر المعلومات بوضوح، وعرض أنشطة المجلس، وإبراز الشفافية.

5- أكدت النتائج الإجمالية لمحور الشفافية وجود اتفاق واسع على أن الاتصال الرقمي يعزز الشفافية داخل المجلس.

6- بينت الدراسة وجود صعوبات تواجه توظيف الاتصال الرقمي، تتمثل أساسا في ضعف التجهيزات ونقص الموارد البشرية والتكوين، إضافة إلى بعض الجوانب التنظيمية.

11- الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكننا القول أنها كشفت عن التحول الذي تعرفه الممارسة الاتصالية داخل المجالس المحلية في ظل البيئة الرقمية المتسارعة، ويظهر أن الاتصال الرقمي لم يعد مجرد أداة تقنية، بل أصبح عنصرا فاعلا ومؤثرا في إعادة تشكيل علاقة المؤسسة بالمواطن، غير أن فعاليته في تكريس وتعزيز الشفافية تظل مرتبطة بمدى تنظيمه وتأطيره ضمن رؤية مؤسساتية واضحة، تستند إلى تخطيط منسق واستعمال منتظم وهادف، فالتحدي لم يعد في توفر الوسائل بقدر ما هو في حسن توظيفها واستخدامها، ومن ثم فإن تطوير الاتصال الرقمي داخل السلطات المحلية يمثل خطوة أساسية نحو ترسيخ شفافية أكثر فاعلية وانفتاحا، كما تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية تتناول الأثر الفعلي للاتصال الرقمي في تطوير ثقافة الشفافية داخل المؤسسات المحلية.

12- توصيات الدراسة: في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1- إدماج مبدأ الشفافية ضمن استراتيجية الاتصال الرقمي للمجلس الشعبي الولائي من خلال نشر تقارير مختصرة ومبسطة حول أعمال المجلس بصفة منتظمة، بما يسهل على المواطنين فهم القرارات والإجراءات المتخذة.

2- توفير تجهيزات رقمية ملائمة وتحسين البنية التحتية التقنية داخل المجالس المحلية، خاصة فيما يتعلق بخدمات الانترنيت وأدوات إدارة المحتوى، بما يدعم شفافية العمل المحلي.

3- إنشاء خلية اتصال رقمية متخصصة وواضحة المهام داخل المجلس تتولى التخطيط والمتابعة والتقييم.

4- تنظيم دورات تكوينية منتظمة لأعضاء المجلس والموظفين في مجال الاتصال الرقمي وإدارة المنصات الرقمية وأخلاقيات الشفافية في النشر الإلكتروني

5- اعتماد خطة اتصال رقمي سنوية تتضمن جدولا دوريا لنشر المعلومات المتعلقة بالقرارات والأنشطة والميزانيات.

6- توسيع الاستخدام التفاعلي للمنصات الرقمية بما يعزز مشاركة المواطنين وسبر آرائهم.

13- قائمة المراجع:

1- المشاقبة، أمين عواد، علوي، المعتصم بالله داود. (2012). *الاصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

2- النوايسة، زيد. (2025). التواصل الرقمي من أهم أدوات تعزيز الشفافية، نقلا عن موقع:
https://www.hala.jo ,le08/01/2026,14 :43h.

3- العيداني، سهام، بن عيسى، زايد. (2022). دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، *15* (04)، 721-738.

4- الشمايلة، ماهر عودة، اللحام، محمود عزت، كافي، مصطفى يوسف. (2015). *الإعلام الرقمي الجديد*. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

5- بن يوسف، أحمد، نوري، منير. (2016). معوقات توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (14)، 203-225.

6- بن عطاء الله، العلمي. (2019). أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية في مجموعة من البلديات الجزائرية. *مجلة المفكر*، (18)، 337- 361.

7- رحلي، توفيق، ولد عابد، عمر. (2025). دور تطبيق الإدارة الإلكترونية على تعزيز الشفافية والمساءلة لدى الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية الشلف. *مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)*، *11* (01)، 83-100.

8- سقني، فاكية. (2025). الحق في الوصول إلى المعلومات في القانون الجزائري بين الاطلاق والتقييد. *مجلة آفاق علمية*، *17* (01)، 632-647.

9- شراري، هديل تيسير. (2019). ما هي السلطة المحلية، نقلا عن موقع:
https://mawdoo3.com, le 29/12/2025, 14 :02h.

10- غراز، الطاهر. (2018). مقاربة سوسيولوجية لنظريات الاتصال التنظيمي وتفسيرها للأداء الوظيفي: دارسة نظرية. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع*، (15)، 210-230.

11- مناصر، شهرزاد، حاحة، عبد العالي. (2019). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، *10* (01)، 1200-1217.

12- مهداوي، عبد القادر، بن السي، حمو محمد المهدي. (2018)، مبدأ الشفافية في مستجدات التشريع بالجزائر. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، (19)، 371-378.

13-1- المراجع العربية بالأحرف اللاتينية:

1. Al-Mashāqibah, Amīn ‘Awwād, ‘Alawī, al-Mu‘taṣim billāh Dāwūd. (2012). al-iṣlāḥ al-siyāsī wa-al-Ḥikam al-Rashīd : iṭār naẓarī. Amman: Dar Al-Hamid Publishing and Distribution House and Library.
2. Al-Nawāyisah, Zayd. (2025). al-tawāṣul al-raqmī min ahamm adawāt ta‘zīz al-shafāfiyah, naqlan ‘an Mawqi‘ : Https : www. hala. jo, le08/01/2026, 14 : 43h.
3. Al‘ydāny, Sihām, ibn ‘Īsá, Zāyid. (2022). Dawr al-Majlis al-sha‘bī al-walā’ī fī taḥqīq al-tanmiyah al-Maḥallīyah. Journal of Law and Human Sciences, 15 (04), 721-738.
4. Alshmāylh, Māhir ‘Awdah, al-Laḥḥām, Maḥmūd ‘Izzat, Kāfī, Muṣṭafá Yūsuf. (2015). al-I‘lām al-raqmī al-jadīd. Amman: Al-I`sar Al-Ilmi Publishing and Distribution House.
5. Ibn Yūsuf, Aḥmad, Nūrī, Munīr. (2016). Mu‘awwiqāt Tawẓīf al-Tiknūlūjīyāt al-ḥadīthah lil-I‘lām wa-al-Ittiṣāl fī al-mu’assasāt wa-al-idārāt al-‘Umūmīyah al-Jazā’irīyah. Journal of North African Economies, (14), 203-225.
6. Ibn ‘Aṭā’ Allāh, al-‘Ilmī. (2019). Athar Tawẓīf Tiknūlūjiyā al-ma‘lūmāt wa-al-Ittiṣāl ‘alá adā’ al-Idārah al-Maḥallīyah fī al-Jazā’ir : dirāsah maydānīyah fī majmū‘ah min al-baladīyāt al-Jazā’irīyah. Al-Fikr Magazine, (18), 337-361.
7. Rḥly, Tawfīq, Wuld ‘Ābid, ‘Umar. (2025). Dawr taṭbīq al-Idārah al-iliktrūnīyah ‘alá ta‘zīz al-shafāfiyah wa-al-musā’alah ladá al-Idārah al-Maḥallīyah fī al-Jazā’ir : dirāsah ḥālat Baladīyat alshlf. Journal of Economics and Finance (JEF), 11 (01), 83-100.
8. Sqny, fākyh. (2025). al-Ḥaqq fī al-wuṣūl ilá al-ma‘lūmāt fī al-qānūn al-Jazā’irī bayna al-iṭlāq wa-al-taqyīd. Scientific Horizons Journal, 17 (01), 632-647.
9. Sharārī, Hadīl Taysīr. (2019). mā hiya al-Sulṭah al-Maḥallīyah, naqlan ‘an Mawqi‘ :Https : / / mawdoo3. com, le 29/12/2025, 14 : 02h.
10. Gharrāz al-Ṭāhir. (2018). muqārabah sūsiyūlūjīyah li-naẓarīyāt al-ittiṣāl al-tanẓīmī wa-tafsīrihā lil-adā’ al-waẓīfī : dirāsah Naẓarīyat. Horizons Journal of Sociology, (15), 210-230.
11. Mnāṣr, Shahrazād, ḥāḥh, ‘Abd al-‘Ālī. (2019). Dawr al-Idārah al-iliktrūnīyah fī ta‘zīz al-shafāfiyah bi-al-idārah al-Maḥallīyah. Journal of Legal and Political Sciences, 10 (01), 1200-1217.
12. Mahdāwī, ‘Abd al-Qādir, ibn al-sī, Ḥammū Muḥammad al-Mahdī. (2018), Mabda’ al-shafāfiyah fī mustajaddāt al-tashrī‘ bi-al-Jazā’ir. Journal of Political and Legal Notebooks, (19), 371-378.

13-2- المراجع باللغات الأجنبية:

1. Ackerman, John M, & Sandoval-Ballesteros, Irma E.(2006). The global escplosion of freedom of information laws. *Administrative Law Review, 58* (01), 85-130.
2. Bonson, Enrique, Torres, Lourdes, Royo, Sonia, & Flores, Francisco.(2012). Locale government 2.0 : Social media and corporate tarns parency in municipalities. *Government information quarterly*, *29* (02), 123-132.
3. Bertot, johnc, jaeger, pault, & grimes, justin m.(2010).u Singlcts te Create a Culture of transparency :E- government and Social media as openness anti-Corruption tools. *Government Information Quarterly, 27* (03), 264-271.

4. Bego, Kristi, & Ymeraj, Arlinda. (2021). The impact of Social media on local government transparency and citizen engagement : *the CASE of Tirana Municipality. Economicus*, 20,64-82.
5. Miller, Katherine. (2015). *Organizational Communication : Approches and Processes* (7the ed).Cengage Learning.